تجاوزات وانتهاكات خطرة

... محطة ابقار الدجيلة في واسط مهددة بالانهيار

واسط / جبار بجاي

الى وقت قريب كانت محطة ابقار التضامن في ناحية واسط بمحافظة واسط والمعروفة بمحطة ابقار الدجيلة تعد انموذجا فريدا لمحطات الابقار في القطر من حيث حجم القطيع اولا وانتاجها من الحليب واللحوم الحمراء ثانيا فهي ترفد معامل صناعة الالبان في بغداد والمحافظات الاخرى بكميات الحليب الخام الذي يعد المادة الاوليه في صناعة منتجات الالبان فيما كانت تغطي محافظة واسط باللحوم الحمراء وكذلك العاصمة بغداد وانها كانت تسهم من جانب اخر برفد المحطات الاخرى بثيران التلقيح التي تعد من الاصناف الجيدة والمشهورة اضافة الى انتاجها من الحنطة والشعير الذي يسوق الفائض منه الى وزارة التجارة كونها تمتلك مساحات واسعة من الاراضي الزراعية المستصلحة. لكن هذة الشركة الان شهدت تجاوزات وانتهاكات خطرة جدا...

وقال مصدر في الشركة المذكورة التي تعد احدى شركات الاستثمار العربي المشترك والكائنة في ناحية واسط (٢٩كم) جنوب شرق الكوت مركز المحافظة، ان محطة الابقار العائدة للشركة والتي تحتوي على اكثر من الفي بقرة حلوب من صنفي (فريزيان وهولشتاين) اصبحت مهددة الان بالانهيار جراء تفاقم الاصابة بمرض السل البقري الذي اودى بحياة اعداد كبيرة من الابقار التي اصبحت تعاني الضعف والهزال جراء نقص المواد العلفية الخضر والاعلاف المصنعة ايضا، مشيرا الى ان المحطة التي تقوم بتجهيز معامل صناعة الالبان في المحافظات الاخرى بالحليب الخام تتعرض يوميا وفي اثناء الليل الى عمليات سطو وسرقة يقوم بها بعض اصحاب النفوس الضعيفة من اللصوص والسراق ممن هم من خارج المنطقة فيما شهدت الاراضي العائدة لها تجاوزات وانتهاكات خطيرة من قبل البعض من الفلاحين وسكان المنطقة الذين استحوذوا على مساحات واسعة من تلك الاراضي مستغلين بذلك غياب القانون في المدة الماضية التي تلت سقوط النظام السابق...

واوضح المصدر ان كميات اللحوم الحمر التي تطرحها الشركة في السوق المحلية اصبحت لاتجد سوقا لها من قبل القصابين لاحتمالات اصابتها بمرض السل البقري الذي يعد من الامراض الخطرة والمشتركة بين الانسان والحيوان وفي حقيقة الامر ان اللحوم التي تطرح للسوق المحلية هي لحوم مصابة فعلا بهذا المرض بحسب ما اكدتة الجهات البيطرية في المحافظة التي قالت ان ادارتها بدات تتحايل في موضوع اجراء الفحوصات على هذة اللحوم لتخوفها من وجود المرض وبالتالي اتلاف تلك اللحوم مما قد يضاعف خسائر الشركة.

بين وزارتي الداخلية والاعمار والاسكان

قوة الحماية.. وعائديتها الادارية

علمت بامكانية التعيين في مديرية دائرة حراسات وزارة الاعمار والاسكان التي تأسست بعد سقوط النظام السابق. وعلمت كذلك أن هذه المديرية تطلب فيمن يتقدم اليها أن يكون من العناصر الشابة الكفوءة القادرة على تحمل المسؤولية الامنية والتصدي للفساد الاداري.

واتضح لي من خلال مراجعاتي للدائرة المذكورة أن الكثيرين من عناصرها الامنية يعانون من سلبيات عديدة في العمل. في مقدمة ذلك انهم لا يعرفون لمن تبعيتهم اداريا هل لوزارة الاعمار والاسكان أم لوزارة الداخلية؟ اضافة إلى تعيين عدد من العناصر اللاكفوءة في زمن وزير الاعمار السابق مع تعيين اعضاء فرق حزب البعث المنحل دون حصولهم على موافقة لجنة الاجتثاث وهذا الامر المهم لا شك يحرج وزارة الاعمار والاسكان اضافة إلى انشاء مديرية حماية اخرى داخل الوزارة نفسها مما اوجد حالة (تشابك) إداري وفني في عمل المديريتين الاولى والثانية وحالة ارتباك في اختصاصاتهما. كما يلاحظ اشغال عنصر حماية واحد لاكثر من وظيفة في حين يوجد من جيش العاطلين في بلادنا من هو بحاجة إلى فرصة عمل واحدة. كما اود أن اوضح وفقاً لمشاهداتي إن هذه العناصر المسؤولة عن امن الوزارة غير معينين على الملاك الدائم ولا تحسب لهم أية حقوق إذا ما اصيب احدهم اثناء الواجب ومنها الحقوق التقاعدية. ومن هنا اضم صوتي إلى صوت العقيد احمد شوقي مسؤول فريق الحماية في ان يجد السيدان وزيرا الاعمار والداخلية حلاً للسلبيات التي تطرقت اليها واضم صوتي مرة للعقيد نفسه في دعوته للشباب العراقي للانضمام في صفوف هذه القوة الحيوية المسؤولة خدمة لمسيرة العراق الجديد.

المواطن / دريد الشمري

( ) تبحث عن معاناة الناس

برمجة الكهرباء وتأهيل المؤسسات الصحية واداء الأمانة بين الظاهر والمخفي

بغداد / رحمن الجواري

هل من برمجة عادلة لتوزيع الكهرباء؟

لن نتحدث كثيراً عن الكهرباء فما قيل الكثير لكننا من حقنا على الاقل أن نحظى ببرمجة عادلة لتوزيع الكهرباء على الاحياء والمناطق بعيداً عن الاستثناءات، حيث انه في الوقت الذي تعاني أغلب احياء ومناطق بغداد من الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي، هنالك مناطق في الحارثية والقادسية وربما مناطق أخرى لا تكاد تقطع عنها هذه الطاقة الا لدقائق لا تتجاوز الـ ٣٠ دقيقة في أسوأ الظروف ولا ندري ما الذي يميز منطقة عن اخرى..؟!

تأهيل المؤسسات الصحية

قبل ايام كنت أعود احد المرضى في مستشفى اليرموك ورغم الجهد الكبير للملاك الطبي والتمريض والملاك الخدمي إلا أن المستشفى يفتقر إلى بعض اعمال الصيانة والتأهيل البسيطة وتطرقت مع بعض العاملين إلى دور أهل الخير من العراقيين لبناء مثل هذه المؤسسات والمساعدة حسب إمكانياتهم لصيانتها وتأهيلها بعد ما اصابها من اعمال التخريب والنهب.. وشد انتباهي اقتراح تقدمت به السيدة سعاد طه العاني وشقيقتها سناء حول امكانية قيام رجال الدين من مسلمين ومسيحيين وصابئة وغيرهم اضافة للاحزاب والمجالس البلدية بشحذ همم من انعم الله عليه بالاموال والخيرات للاسهام بتوفير بعض احتياجات مؤسساتنا الصحية كالاسرة والمختبرات واجهزة تكييف وغيرها خاصة وأن ما يتمتعون به من خير هو بفضل العراق أولاً وأخيراً.. واسهبنا في الحديث عن تبرع بعضهم بالاموال لتنفيذ ابنية ومنشآت يمكن أن تؤجل في الوقت الحاضر وضرورة توجيههم لصرفها في مشاريع اكثر اهمية للمواطن ومنها المؤسسات الصحية وبالاخص المستشفيات التي تسهم في انقاذ حياة المواطنين الاطفال والنساء والشيوخ منهم بوجه خاص.. ويمكن أن نضيف إلى مقترح السيدتين رأي آخر يتمثل بامكانية مفاتحة ميسوري الحال من المغتربين العراقيين الذين يعيشون في الخارج للاسهام في بعض الاعمال الخيرية لصالح بلدهم واهلهم فانهم أولى من المنظمات الانسانية واجدر بتقديم مثل هذه الساعدة..

شكراً لمدير مكتب جوازات...؟

احاديث كثيرة تدور حول تقاضي بعض ضباط الجوازات من ذوي النفوس الضعيفة مبالغ لقاء منح الجواز لعدد من المواطنين وبعضها مبالغ فيه بالتأكيد وبعضها غير صحيح ولكن بشكل عام فهذه الظاهرة موجودة ويمكن لمسها من خلال تواجد البعض داخل مكاتب الجوازات في حين يلاقي الاغلبية الامرين للوقوف طويلاً أمام الشباك ولا ندري على من يقع اللوم على المواطن الذي اجاز لنفسه الاستحواذ على حق غيره أم على الضابط المسؤول ولكن في جميع الاحوال فان الراشي والمرتشي ملعونان..

وقبل ايام كنت في احد مكاتب الجوازات وشاهدت رجلاً يخرج من غرفته إلى المواطنين وبعد أن استمع إلى بعض شكاواهم عاد ليخاطب ضباط دائرته قائلاً: مع الاسف اخواني إن الجوازات وكما يبدو بأيد غير أمينة وانكم تعاملوننا بدون عدالة غير مكترثين للمرأة التي تركت اطفالهاوللرجل الذي غادر مصدر رزقه ليحصل على الجواز وأن بعضكم بعمد أو بغير عمد قد لوث ثيابنا التي نريدها نظيفة دائماً.. لم يجبه احد قال كلماته وعاد إلى غرفته وهو متألم..

قد يعتقد البعض إن هذا المدير الشهم لم يقم بواجبه بفرض عقوبة على المسيء ولكن لو كان كل واحد منا مكانه هل كنا نعاقب جميع الضباط خاصة وأنه لا يملك الدليل وقد استشعر هو الحالة من شكاوي المواطنين فاضطر إلى اعتماد هذا الاسلوب الذي يكون وقعه اكبر لمن يمتلك شيئاً من ضمير واحساساً بالمسؤولية التي اراد أن يستنهضها فيهم..

قلبي مع هذا المدير وامثاله الذي رحاني بعد أن عرف مهنتي أن لا أشير إلى اسم دائرته ليس خوفاً من المسؤولية ولكن كما قال احتراماً وانصافاً للمخلصين من منتسبيها وأتمنى من كل ضابط جوازات مع يقيني بان التمني لا يغني ولا يسمن من جوع، ان يعمل بامانة لكي يبقى ثوبه نظيفاً وناصعاً فما الذي ينفع الانسان إذا باع نفسه؟!

صورة وتعليق لامانة بغداد

هذه الصورة نهديها لامانة بغداد والتي بعث بها الينا أحد الزملاء وهي تظهر أحد آليات دائرة المشاريع فيها لاكساء الزقاق ٤٣ في المحلة ٦٤٩ والذي يسكنه حسب ما قال معاون امين بغداد ويتمنى أن يزور الامين بقية ازقة المحلة ليرى ما تعاني منه من مشاكل خدمية ولينظر بنفسه مدى عدالة عمل اجهزة الامانة..

ندعو الله أن يجعل لنا في كل زقاق مسؤولاً من الامانة لنحظى بنعمة التبليط والخدمات الاخرى!!

تعقيباً على رد الشركة العامة لتصنيع الحبوب على أصحاب المطاحن في كربلاء المنشور في العدد

التلاعب ما زال مستمرا والطريق إلى الحقيقة هو لجنة نزيهة وليس ردودا دفاعية عن الخطأ

كربلاء/ المدى

يبدو إن الشركة العامة لتصنيع الحبوب لا تأخذ ما ينشر في الصحف في محمل الجد وتعالج الأخطاء والسلبيات التي بات الجميع يعرفها وتكون مادة سهلة لأقلام الكتاب والصحفيين في اغلب الصحف العراقية..ويبدو أيضا إن الشركة لا تقرأ ما ينشر إلا إذا وقعت الجريدة بين أيديها فترد الاتهامات الموجهة إليها بالدفاع المستميت لتؤكد إن ما ينشر هو الحقيقة..وإلا لكان الرد الذي تفضلت به ونشرته جريدة المدى التي لا تبغي سوى الحقيقة ومعالجة الانتكاسات المستمرة في الواقع العراقي ليكون المواطن على ثقة مما ينشر لا أن تجعل من أقلام كتابها وصحفييها في خدمة المسؤولين فهذا العهد والزمن قد ولى إلى غير رجعة..إن الرد الذي كان بقلم يوسف حطاب عباس وهو المدير العام ورئيس مجلس الإدارة كان من المفترض أن يقول إن الشركة ستقوم بفتح تحقيق لمعرفة الحقيقة ومحاسبة المقصرين وان تزور المطاحن وتدقق في السجلات ونزاهة لجانها..إلا أن المدير العام راح يدافع ويرجم بالغيب..ليثبت حقيقة قالها صاحب المطحنة حين التقيناه..من انه إذا ما نشر اسمه أو اسم مطحنته فان العقوبة ستطوله وربما يكون هناك تهديد ويبدو إن المسؤولين في بعض دوائر الدولة يشكلون مافيا لمتابعة من يفتح فمه في قول الحقيقة بدلا من التشجيع عليها..وكانت الجريدة لها الحق في عدم نشر صاحب المطحنة الذي توجهنا إليه بسؤال عن سبب العفونة في الطحين الموزع على المواطنين ليحدثنا عن المصائب الكبيرة.. وبعد أن نشر الرد في العدد ١١١ رحنا نسأل عن الحقيقة التي جاء بها الرد من أن المطحنة معاقبة وان الشركة بصدد إيقافها عن الإنتاج لحين إجراء الصيانة والتصليح..لنكتشف ما كان اعظم في الأمور.

ما نريد قوله

ولكن وقبل أن نقول للشركة العامة لتصنيع الحبوب ما نريد قوله، نقول إن المسالة متعلقة بقوت الشعب بل من أهم مقومات القوت اليومي للشعب العراقي وكما جاء في الرد (عدم التلاعب بقوت الشعب) ومن هذه النقطة فإننا نوجه كلماتنا هذه المرة إلى السيد وزير التجارة ليجري تحقيقا سريعا حتى في حالات السفر المستمر إلى خارج العراق لبعض مسؤولي الوزارة او الشركة من اجل استيراد طحين يصل إلى المواطن وهو يحمل عفونته معه ويرسل إلى محافظات بعينها والى مطاحن محددة بسبب العلاقات.كما سيأتي الحديث لا حقا..

إن ما جاء في الفقرة (١) يؤكد كما ذهبنا خوف صاحب المطحنة من عدم الكشف عن اسم مطحنته الذي زاد في الأمر وأوضح إن الشركة عاقبت مدينة كربلاء فمنعت تزويد مطاحنها بالحصة المقررة لحبوب الحنطة الشهرية..إذ أن الحصة الشهرية هي ٨ آلاف و٦٠٠ طن إلا أن ما وصل مدينة كربلاء كان اقل من ثلاثة آلاف طن فقط، وهذه العقوبة كما يسميها أصحاب المطاحن جاءت على خلفية ما نشر في جريدة المدى وانهم انزعجوا دون أن تكون في معرفتهم إن هذه العقوبة موجهة إلى المواطن قبل أصحاب المطاحن..وتم التعويض عنها بطحين مستورد غير صالح للاستهلاك البشري ويرفضه الوكلاء قبل المواطنين لاحتوائه على رائحة عفنة وهناك الكثير من العوائل تحتفظ بطحين عفن في بيوتها إذا ما أرادت الشركة التأكد من هذا الأمر.

من جانب آخر يقول المدير العام إن البعض يستغل ضعف الرقابة بسبب الأوضاع الأمنية فيما يقول من جهة أخرى وكأنه اصطاد شيئا ثمينا، إن أجهزة الرقابة والسيطرة النوعية كانت له (أي صاحب المطحنة الذي كشف الحقيقة)بالمرصاد..وهذا يعني إن الشركة كان همها الدفاع عن نفسها وليس تقصي الحقيقة التي تطعم فيها ٢٥ مليون عراقي عانوالجور والظلم والتلاعب بمقدراته حتى هذه اللحظة..

وبإمكان الشركة أن تجري استطلاعا عن إنتاج المطاحن وعن الطحين المستورد لتحصل على الإجابة.

جاء في الفقرة (٢) إن النظام السابق كان يطلب نسبة ٨٥٪ من الحنطة المخصصة للمطحنة أما نسبة ١٥٪ فهي (نخالة) يبيعها صاحب المطحنة لصالحه لسد نفقات التشغيل أما في الوقت الحالي فان أهم نقطة جاءت في العقد هو استخلاص طحين ٨٠٪ و٢٠٪ نخالة تكون لصاحب المطحنة..لا منة في هذا الامر للشركة على احد..بل كان من المفترض قيامها وبعد عام كامل من زوال النظام أن تعطي طحينا وفق المواصفات العالمية للمواطن العراقي وهي كما اخبرنا أحد الطحانين السابقين تصل إلى٣٠٪ للحبوب المستوردة واكثر من ذلك للحبوب المحلية..إضافة إلى ان النخالة لن تعود بالفائدة على أصحاب المطاحن فقط بل تعود إلى المواطن لان أصحاب الدواجن والمراعي سيستفادون من هذه النخالة باعتبارها مادة علفية وبالتالي تقليل الأسعار لان العلف متوفر..بينما إجراء الشركة هو استيراد طحين من الخارج يحمل عفونة النقل والتخزين وربما أشياء أخرى يعرفها يعقوب في نفسه.وبالتالي ستكون هناك شحة في مادة العلف الحيواني وزيادة أسعار اللحوم واللبن والجبن والقيمر والبيض..وكان على وزارة التجارة أو الشركة أن تقوم باستيراد الحبوب وطحنها في المطاحن العراقية لعدة أسباب منها ما ذكرناها سابقا ومنها للتخلص من عمليات الشحن والخزن وان الشركة باستطاعتها أن تراقب المطاحن التي لا تلتزم بالتعليمات ويكون ناتجها رديئا فتقوم بمعاقبتها.وتكافئ المطاحن التي تلتزم بالتعليمات وتعمل بضمير حي ووطني.وليس العكس كما هو حاصل الآن.إذ يقول الكثير من العاملين في المطاحن إن الإجراءات حتى هذه اللحظة تحكمها العلاقات وصلة القرابة.

أما بخصوص تصحيح الأسعار فالمبلغ هو ١٠ دولارات وليس عشرة آلاف دولار فكان على الشركة أن تعرف انه خطأ مطبعي.. وبدلا من الإجابة عن مصير الأموال التي جاءت في الفقرة (٤)ومتى تسلم إلى أصحاب المطاحن ليواصلوا عملهم كما هددت بذلك جمعية المطاحن العراقية راح يدقق ويعلق الأمر على برنامج الغذاء العالمي..فيما يقول أصحاب المطاحن إن المبالغ ستصرف في القريب العاجل وان الصكوك موجودة حسب كتاب الشركة في المصارف العراقية..وانهم يتساءلون..هل إن صرف الأموال جاء بسبب نشر الموضوع أم إن منظمة الغذاء العالمي أرسلت الأموال إلى الشركة فحدثت المصادفة ليس إلا؟.

كما جاء أيضا في هذه الفقرة، إن النفس الأمارة بالسوء تأبى إلا التلاعب معتمدة على الكسب الحرام بتوزيع الطحين العفن- الطحين الهزاز المشترى من الأسواق من مخلفات الطحين في النظام البائد الذي كان مكدسا في بيوت العراقيين.إن الإجابة هنا تقول هل من العلمية والواقعية أن يبقى طحين النظام السابق كل هذه الفترة بعد اكثر من عام على سقوط ذلك النظام البائد؟ ثم ألا تعرف الشركة من يشتري هذه الكميات الكبيرة من أصحاب المطاحن ليقوم بتوزيعها على المواطنين؟ إن الواقع يقول إن الشركة ومن خلال لجانها الموجودة في الشركة لا تأخذ بنظر الاعتبار قدرة المطاحن الإنتاجية والطاقة التصميمية الحقيقية لكل مطحنة..بمعنى إن الشركة لا تأخذ بالحسبان إن هناك مطاحن قديمة أكل الدهر على آلاتها وأدواتها الاحتياطية وشرب ولم تعد تستطيع إنتاج ما كان مصمما لها فتقوم بإعطائها حصة مساوية للمطاحن الجديدة، ومادام الحال هكذا فان هذه المطاحن ومن اجل تلافي الكشف (على حسن النية هنا) أو لأنها تستطيع أن تتدارك الأمر مع أشخاص في الشركة فتقوم بشراء الطحين القديم المكدس في البيوت وتبيع الحصة الزائدة في الأسواق السوداء وبالتالي فان المواطن هو الضحية.وهناك أمر آخر تعرفه الشركة كما قال لنا الطحان الذي رفض الكشف عن اسمه بعد أن يئسنا من الحصول على إجابة من أصحاب المطاحن خوفا من العقوبة، وهو إن بعض المطاحن القديمة لا تقوم بتشغيل الغرابيل الموجودة في مطاحنها ولا تقوم بتشغيل(العزالة) لإزالة الحصى الصغير والأعواد والنخالة فيكون الإنتاج هنا متداخلا مع الكمية على حساب النوعية..إضافة إلى معرفة الشركة بما تقوم به إدارات السايلوات في المحافظات عندما تستلم حبوب الحنطة من الفلاحين وهي حبوب درجة ثانية وتوزعها على المطاحن بإعتبارها حبوب درجة أولى..وهذا يؤثر على عملية خزن الحبوب درجة أولى لحين الانتهاء من استلام وتوزيع حبوب درجة ثانية وهذه العملية لها أسبابها وأهدافها وغاياتها دون أن تحرك الشركة ساكنا لمعالجة هذا الأمر، وإلا يكون مسؤولي السايلوات يعملون لأنفسهم وهذه طامة كبرى.

احتضان معامل

أما ما جاء في الفقرة (٨) فيقول المدير العام إن كثيرا من الصحف وجهت لهم الشكر متناسيا إن هناك الكثير الصحف من كتبت عن الفضائح ويبدو إنها لم تقرأ الصحف الأخرى إلا التي تكتب الشكر والدليل هو إن جريدة المدى التي نشرت الشكوى وصلت عن طريق الصدفة لكثرة الصحف وفي هذا تناقض واضح..وإذا ما أخذنا إحدى الصحف غير جريدة المدى كمثال فان جريدة الزوراء في العدد ٣٢١ في ١٦/٢/٢٠٠٣ كتبت مقالا عن قيام مدير عام في الوزارة بإحتضان معامل من الدرجة العاشرة وتزويدها بكميات اكبر من الحبوب.. وهذا دليل على إن جريدة المدى لا تبغي سوى طرح الحقيقة لان الأمر متعلق بقوت الشعب..ونريد صدقا إن الشركة تتعامل مع المادة الغذائية الأهم من منطلق الإيمان وانهم يقومون بعمل إنساني قبل أن يكون عملاً وظيفياً.

جمعيات تبيع أراضي سكنية لا وجود لها على الخريطة..

صائب أدهم

قيل أن الحاجة أم الاختراع. لا شك أنه مبدأ يدفع إلى العمل والابتكار لحل الصعاب والتغلب عليها. أي انها محاولة لاحلال البدائل للتغلب على المستعصيات والمحال. لكن لهذا المبدأ (الثوري حدين، إزاء معطيات الواقع المعيشي او إزاء واقع الحال، المر بشكل خاص. ففي مشكلة ازمة السكن مثلاً، ذهب البعض من المتجردين من الضمير إلى المتاجرة بهذه الازمة وتحقيق ربح حرام وفاحش عن طريق تأسيس جمعيات (وهمية) تقوم بتوزيع اراض سكنية في عدد من مناطق بغداد بمبلغ مغر لا يتجاوز الـ ٢٥ الف دينار ويدعون أن جمعياتهم هذه حاصلة على موافقات خاصة لتأسيسها وممارسة عملها من قبل مجلس الحكم السابق.

وللأسف أنطلت هذه الخدعة على الكثير من المواطنين وبخاصة ممن لا سكن لهم ويطحنهم (الايجار) طحناً حيث يستحوذ على نصف أو أكثر من دخلهم الشهري المحدود. ومن هذه الجمعيات الاهلية على سبيل المثال لا الحصر، جمعية تعرف باسم احد الخلفاء العباسيين تعمل في منطقة قناة الجيش ببغداد - تستغل معاناة الناس السكنية وتخصص لهم اراضي لا وجود لها على الخريطة ولا حتى فوق سطح القمر. فلا سجل عقاري لهذه القطع ولا هي في سجلات وخرائط التخطيط العمراني وكذلك في سجلات أمانة بغداد والمجالس البلدية. وقد بادرت وزارة البلديات والاشغال مشكورة إلى فضح اللعبة وتحذير الناس من اللاعبين والمتلاعبين في حلبة السكن الساخنة واعلنت اكثر من مرة انها لا تعترف بشرعية توزيع قطع الاراضي التي توزع دون علمها أو موافقتها في اية بقعة من ارض العراق.

وثمة سؤال لابد من طرحه هنا على لسان اصحاب المعاناة وبخاصة شاغلي الابنية الحكومية وسكنة بيوت الطين والصفيح والكرفانات القديمة. السؤال هو:

ما العمل؟ وليس المقصود هنا السؤال الماركسي اللينيني التقليدي المعروف. إنما المقصود من هذا السؤال هو: لماذا لا تسرع الدولة في انجاز مشاريع السكن فتنقذهم من الجشع والاحتيال والعراء فقد دخلت الازمة مرحلة كارثية لم يعد ينفع معالجتها بالاساليب التقليدية والروتينية والتفاوض الطويل والمتشعب مع مقاولي وشركات بناء المجمعات المطلوب الآن القفز على كل هذه الاسيجة بروح وثابة وهمة فاعلة وعاجلة، لأن التأخير والتباطؤ سيزيد من مساحة المأساة التي ربما قد تؤدي باصحابها إلى افتراش الساحات العامة ومنعطفات الشوارع. وهنا على وزارة الاعمار والاسكان تقع مسؤولية النهوض بالعائلة العراقية المهددة بالتشرد والتمزق. المهددة بكل الاثار السلبية الناجمة عن عدم وجود سقف يحميها خاصة وهي تمتلك شركات وكادراً هندسياً وفنياً متخصصاً في تنفيذ مشاريع الاسكان ويشهد له بالكفاءة ومن هنا وتجارتها السوداء التي اضحت لا تختلف عن التجارة بالدم التي تمارسها اليوم بعض من مستشفياتنا وسيلة للاثراء الحرام..

أخيراً، أيها الذين لا سكن عندهم، ايها البؤساء رددوا: ليس لنا غير الله أولاً، والحكومة.. عاشراً.

طلبة أقسام الهندسة وطب الاسنان والصيدلة في جامعة اليرموك يسألون عن مصيرهم

تلقت المدى رسالة من لفيف من طلبة كلية اليرموك الجامعة جاء فيها:

نحن طلبة كلية اليرموك الجامعة الاهلية في محافظة ديالى في اقسام الهندسة وطب الاسنان والصيدلة حيث امضينا السنة الاولى وبانتظار نتائج الامتحانات النهائية. فوجئنا بالغاء هذه الاقسام من قبل وزارة التعليم العالي وطلبها أن نعود إلى ما كانت عليه إنسيابية التوزيع العام الماضي في الكليات الحكومية وذلك بحجة عدم استيفاء هذه الكلية للشروط. إننا في الوقت الذي كنا ننتظر من السيد وزير التعليم العالي تشكيل لجنة مزودة بلائحة الشروط المطلوبة حيث كنا على ثقة تامة بالحصول على اعتراف هذه اللجنة (في حالة التزامها الموضعية) وذلك نابع من تواجد التدريسيين والمختبرات اللازمة فيها كما إننا على ثقة بان هذه اللجنة لو امتلكت الشجاعة والحياد لكان الأمر معكوساً ولأغلقت بعض الكليات الحكومية المشابهة لعدم توفر الشروط فيها مثل كلية طب القادسية وطب ديالى وكلية الصيدلة في البصرة والتي تفتقر إلى المختبرات والتدريسيين من اختصاصات الصيدلة. إننا في الوقت الذي نرى أن وراء الامر عوامل اكثر من مسألة توفر الشروط حيث أن السيد وزير التعليم أكد ولاكثر من مرة تشجيعه فتح الكليات الاهلية لمساعدة الكليات الحكومية والطلبة الذين لم يسعفهم الحظ للحصول على ما يرغبون التخصص فيه وأقول الحظ لما يعرفه الجميع من حالات تسريب الاسئلة الامتحانية ومساعدة بعض المراقبين في القاعات الامتحانية للطلبة خصوصاً في العام الماضي حيث إن الظروف التي أجريت فيها الامتحانات من فقدان الامن والفوضى والتي انعكست على البعض اكثر من غيره. إننا في الوقت الذي نعتبر قرار الوزارة هو أول مظلمة للطلبة بعد سقوط النظام السابق نؤكد تشابهها مع القرارات التي كان يتخذها، نطالب السادة رئيس الوزراء ووزير حقوق الانسان ووزير التعليم العالي بالنظر في هذا الامر بشكل علمي وواقعي وإعطاء هؤلاء الطلبة الفرصة إما من خلال الطلب من إدارة الكلية توفير الشروط التي تدعي الوزارة عدم وجودها أو السماح لنا في حالة واقعية ذلك الانتقال إلى كليات أهلية أو حكومية مماثلة آخذين بنظر الاعتبار السنة التي قضيناها بعيداً عن اهالينا والمخاطر الامنية التي تعرضنا لها. إننا في النهاية أبناؤكم وأبناء الدولة العراقية الجديدة التي نتمنى أن تخلو من الظلم والجور.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام من ابنائكم.

لفيف من طلبة كلية اليرموك الجامعة